

الوصية للموصي له الخيار ولهذا ترد بالرد فلما اردت بالرد وقعت على الدومك بالبيع
 والهدية ثم القبول كما قال في شرح الطحاوي على صريحتين يتولى الصريح ويتولى
 بالدليل فالصريح ان يقول يعيدني الموصي عليك والدليل ان يقول الموصي ليقبل
 القبول والرد بعد موت الموصي فيكون مؤنة قبضه لا الوصية ويكون ذلك مستورا
 لو رتبته **قوله** فان الاوصية له واحدة وهو ان غوت الموصي بموت الموصي له
 قبل القبول يدخل الموصي به في ملكه او يرضيه اى ان العبد ركب في محصر وهذا
 استثناء من قوله والموصي به ملك بالقبول يعني في المسئلة المستثناة تلك
 مذوت القبول قالوا وهذا الاستثناء والعناصر ان سئل الوصية
 لان تمامها موقوف على القبول وقد قال القبول بالموت وظلت الوصية
 كما سئل الجواب لبيع موت المستوي قبل قبضه وجبه الاستثناء ان الوصية
 وقعت من جهة الوصي كما لا يلحق القبيح ووقفت على جبا الموصي له ان يشا
 قبل ان يشا رد وصار كالمبيع المستوفى فيه الخيار للمستوي كما في المستوي
 والدار قبل الاجارة فان البيع يتم ويكون السلف مورد عنه عن المستوي
 لذلك ان يكون الوصية مورد عنه عن الموصي له ويكون مؤنة بل لا رد لقبوله دلالة
قوله قال ومن اوصى وعلمه من غير ان يكون له الموصي له او قال العبد
 في محصر وفام لفظ فيه الا ان يسوية العزم من الدوز ذلك لان الدوز
 مقدم على الوصية بالاجماع وان كانت الوصية مقدمة عليه في الاثر وقوله
 يعان من بعد وصية وصيها اورد من انا فبقيتم الذي عليها لانه اهم لانه في
 والوصية يتبرخ والا هم كقولهم وذكروا اليه عن علي بن ابي طالب انه قال
 ابلغت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوصية قبل الدوز والى سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول الدوز قبل الوصية ومعناه ان في الامة بعدتها واما خبرها

٤

ثم احقها بمد ما على الميراث ليعود يعان من بعد وصية وصيها اورد من
 يعني ان الوصية لا تكون الا بعد هذا في ما كان الدوز مقدم ما على الوصية لم يخبر
 الوصية فلما كانت او كذا مع اطاعة الدوز لان بسوء العزم الموصي من
 الدوز فينبغي له محو وصيته والثلث او في الشؤ منه على يد صاحبه الورثة او علمهم
 لعدم مانع وهو الدوز وهذا معنى قوله في صفة الوصية على الحد المشهور
 وورد الرجاء في ميسر في الامة المد لورثة سواء الاجوابا فقال ان قال
 قابل بل قال اوديت وهذا كان من بعد وصية وصيها ودين الموصي هو هذا
 انما و قال لا يباحة فتان لواحد واحد على الاضواء او بغير الجاهة
 فتقول جالس الحسن او السعي والمعنى جالس كل واحد من هؤلاء وهو اهل
 ان يحل لغيره فان كانت الحسن فانك رخصتك ولو قلت جالس الرظين فانك
 واحد منها وتوالت الاحكام غير متتابع مما ابروت به فلو كان من بعد وصية
 وصيها ومن احل الفرض ان يكون هذا الاحتمال الوصية والدوز
 كان الفرض كما زعم احدنا فاذا كانت اولت على ان احداهما ان كان
 فالسواذ يعلى ذلك ان كان طرهما قبل بل لا ترد وقال والاختلاف
 بان قلت لم قدمت الوصية على الدين والدوز مقدم عليها في السوية
 قلت لما كانت الوصية منسوبة للميراث ولو انها ما حو من غير
 خصها كان اجراها مما ينس على الورثة ومعالمتهم ولا تطيب انفسهم بها
 وكان ان اوصاهم بقتلة للفقير بخلاف الدوز فان نفوسهم مملوكة الى
 اذ اير فذلك قدمت على الدين بعد اعل وجوبها والمساواة الى
 اجوابها مع الدين ولذلك حجت بكلمة اول السوية هي في الوجود
قوله قال ولا يصح وصية النبي او فان الهدوى في محصر وقال ان
 الخلاء المصروف الحلالى وهما المعروف ووصية النبي المهرجاء وفان الغزاة